الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 January 2024

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها عن دورتهما المشتركة الثانية

مذكرة الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها عن دورتهما المشتركة الثانية.

* E/ECA/COE/42/1

A.24-00048

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها عن دورتهما المشتركة الثانية

أولا – مقدمة

١- عُقدت الدورة المشتركة الثانية للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، في أكرا، بشأن موضوع ''الاستثمار في الانتقال الطاقوي، والأمن الغذائي، وسلاسل القيمة الإقليمية في سبيل تنمية مستدامة في منطقتي شمال أفريقيا وغربها دون الإقليميتين''. واستفاد المكتبان دون الإقليميين من التجربة الناجحة للدورة المشتركة السابقة وأخذا في الاعتبار التعقيبات والتوصيات المقدمة من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثانيا – الحضور

٢- حضر الاجتماع ١٤٠ مشاركا، بمن فيهم ممثلو ١٥ دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من غرب أفريقيا (بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا – بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبريا ومالي والنيجر ونيجيريا) و٧ من شمال أفريقيا (تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا). وحضر الدورة المشتركة أيضا ممثلون عن الجماعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، بما فيها اتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ووكالة النقد لغرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، إلى جانب مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في غانا، ومكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل.

ثالثا – افتتاح الدورة المشتركة

٣- في حفل الافتتاح الرفيع المستوى، أدلى ببيانات كل من نائب وزير المالية في غانا، جون أمبونتواه كوماه، متحدثا بالنيابة عن الوزير، كين أوفوتي–آتا؛ ومنسق الأمم المتحدة المقيم في غانا، تشارلز أباني؛ والمدير العام للجنة الوطنية للتخطيط الإنمائي في غانا، ورئيس المكتب المنتهية ولايته للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، كودجو إيسيم مينساه–أبرامبا؛ والمديرُ العام لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية المستدامة في موريتانيا، رئيسُ المكتب المنتهية ولايته للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، شيخنا شيخ أحمد بداد؛ ومديرتي المكتبين دون الإقليميين لشمال أفريقيا، سوزانا بريكسيوفا شفيدروفسكي، وغرب أفريقيا، نغون ديوب.

٤- ورحب السيد منساه–أبرامبا بالمشاركين في أكرا وسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا منذ الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية

الدولية لغرب أفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية بانتظام لمساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية على صياغة خططها الإنمائية الوطنية، ووضع مخطط للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها، وتسخير العائد الديمغرافي من خلال تنفيذ الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي في المنطقة دون الإقليمية، والتعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥- وأعرب السيد بداد عن امتنانه لغانا لاستضافتها الدورة المشتركة الثانية للجنتين الحكوميتين الدوليتين للمنطقتين دون الإقليميتين. وقال إن السياق الحالي للأزمات المتعددة قد أثر على جميع عوامل الإنتاج. ثم دعا البلدان في المنطقتين دون الإقليميتين إلى التصدي لأسباب التصحر، والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة المشاركة في المراحل الأولية لسلاسل القيمة. وفي الختام، أعرب السيد بداد عن امتنانه للجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تقدمه من دعم متواصل للبلدان الأفريقية.

٦- وفي رسالة المودة التي أدلى بها السيد أباني، رحب بالجهود الكبيرة التي بذلتها أفريقيا في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، لكنه لفت الانتباه إلى التقدم غير المتكافئ الذي تشهده أنحاء مختلفة من القارة في سياق التحديات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية التي لا تستقر على حال. وقدم نظرة عن نتائج قمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، مشددا على تزايد عدم المساواة والارتفاع المقلق في الفقر المدقع. واختتم رسالته بالتأكيد مجددا على دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية المستمر للجهود الطموحة التي تبذلها غانا من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (٢٠٢٣-٢٠٢٥).

٧- ورحبت السيدة شفيدروفسكي بالمندوبين في الدورة المشتركة. وقالت إنه في أعقاب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وفي سياق الصراعات العالمية الكبرى المستمرة والتحديات الكبيرة التي تطرحها الآثار السلبية المتزايدة لتغير المناخ، تحتاج أفريقيا إلى السعي لتحقيق نمو مستدام. وشددت على أهمية الأمن الغذائي والطاقوي، وهما أمران مترابطان، فضلا عن أهمية الطاقة المتجددة. واختتمت كلمتها بالتأكيد على أن التعاون الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمثل فرصة كبيرة لشمال أفريقيا وغربها لإنشاء سلاسل قيمة إقليمية إضافية تمكنهما من الانخراط في السلاسل العالمية.

٨- وناقشت السيدة ديوب في بيانها ثلاث قضايا رئيسية. أولا، تواجه كلتا المنطقتين دون الإقليميتين انعدام الأمن الغذائي والطاقوي. ثانيا، كلتاهما تتمتعان بأرض خصبة وطاقة شمية وفيرة، وهما عنصران لا غنى عنهما لإنتاج ما يكفي من الغذاء والطاقة لسكانهما مجتمعِين البالغ عددهم ٧٠٤ ملايين نسمة. ثالثا، لا بد من التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ورفع مستوى توافر الطاقة المتجددة لأفريقيا لتحقيق التحول

الاقتصادي. وفي الختام، دعت جميع الأطراف إلى العمل معا لإحداث التغيير في مجال السياسات والتنمية المستدامة اللذين تمس حاجة المنطقتين دون الإقليميتين إليهما.

٩- وسلط السيد كوماه الضوء على موضوع الدورة المشتركة الذي يتناسب والظروف الراهنة، وقال إن هناك حاجة إلى استجابات رئيسية في مجال السياسات لمعالجة القضايا الملحة المتصلة بالأمن الغذائي والانتقال الطاقوي وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية. وأكد مجددا التزام غانا بإيلاء الاهتمام الواجب لصوت أفريقيا وموقفها ومصلحتها المشتركة في قضايا التنمية المستدامة العالمية. وفي الختام، شكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعمها القيّم والتزامها بالسعي إلى تحقيق انتقال منصف نحو الطاقة المتجددة لأعضائها لضمان الأمن الطاقوي وتعميم الحصول عليها.

رابعا – انتخاب أعضاء المكتب

ألف– شمال أفريقيا

١٠- بعد إجراء مشاورات مع رؤساء الوفود، اِنتخبت اللجنةُ الحكومية بالإجماع أعضاء المكتب الجديد الذي تشكَّل على النحو التالي:

الرئيس: المغرب

نائب الرئيس: السودان

المقرر: تونس

باء– غرب أفريقيا

١١- انتخب أعضاء المكتب بعد مشاورات بين أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا. وعقب الانتخاب، اقترح الأعضاء اعتماد إطار يُشكّل المكتب في المستقبل بموجبه على أساس التناوب، بحيث تُجرى التعيينات حسب الترتيب الأبجدي. وشُكل المكتب الجديد على النحو التالي:

الرئيس: كوت ديفوار

نائب الرئيس: بوركينا فاسو

المقرر: غانا

خامسا – إقرار جدول الأعمال

١٢- عرض ممثل الأمانة جدول الأعمال الذي دار حول موضوع الدورة.

١٣- وأقرت اللجنة الحكومية جدول الأعمال، واعتمدت برنامج عمل المكتبين دون الإقليميين.

سادسا – تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا وغربها: استعراض الموجزات دون الإقليمية

ألف – شمال أفريقيا

١٤- قدم ممثل الأمانة النتائج الرئيسية للتقرير الذي يحمل عنوان ''الأداء الاجتماعي والاقتصادي لشمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣''.[١] وأوجز التقرير التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية، مثل ضعف الطلب الخارجي، وارتفاع تكاليف الاقتراض، والظروف المناخية السيئة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث الطبيعية في ليبيا والمغرب. ورغم التحديات، كان من المتوقع أن يستقر النمو دون الإقليمي، مدعوما بالانتعاش الاقتصادي المتوقع في ليبيا والمغرب. غير أن الضغوط المالية وارتفاع التضخم والمخاطر المناخية أسهمت في تصاعد تكاليف المعيشة، وهو ما أدى إلى تفاقم الفقر والبطالة، اللذين لا يزالان يمثلان تحديين كبيرين. وشملت التوصيات الحفاظ على استقرار الأسعار، وإعمال سياسة تخفيف حذرة، وتحسين الإنفاق، وتعزيز الطاقة المتجددة، والاستثمار في البنية التحتية للمياه، ودمج سياسات المناخ في الإنفاق العام، وتنفيذ تدابير لتحفيز استحداث فرص العمل والمساواة بين الجنسين.

١٥- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار المشاركون إلى أن أرقام النمو في الجزائر بحاجة إلى تحديث، لأن سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي قد تغيرت بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، ما أدى إلى تحول في الأرقام. وأشاروا أيضا إلى أن الجزائر تكاد تكون خالية من الديون الخارجية. وأشاروا كذلك إلى وجود تباين بين بعض البيانات المتعلقة بالمغرب في التقرير والبيانات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط في البلاد. وأعرب المغرب عن استعداده لتزويد الأمانة بالبيانات ذات الصلة لإجراء التعديل اللازم.

١٦- وأحاطت ممثلة الأمانة علما بالتعليقات التي أبداها البَلَدان ورحبت باقتراحهما تقديم أحدث البيانات على الصعيد القطري حتى يمكن تعديل التقرير. وأكدت أيضا ضرورة أن يستجيب أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقتين دون الإقليميتين لطلبات البيانات الواردة من الأمانة في الوقت المناسب.

[١] ECA/SRO-NA/ICSOE/38/2

باء – غرب أفريقيا

١٧- قدمت السيدة شفيدروفسكي نظرة عن الموجز الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٢٣، مسلطة الضوء على التحديات الكبيرة التي أعاقت التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك انعدام الأمن وعدم الاستقرار، وتغير المناخ، والنمو السكاني السريع، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وحالة المديونية الحرجة. وقالت إن نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية تسارع بعض الشيء من ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣. وأشارت أنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد تحسنه في عام ٢٠٢٤، بحيث يصل معدل النمو إلى ٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض التضخم إلى ٧,١ في المائة، بعد أن بلغ ١١,٠ في المائة في عام ٢٠٢٣. وأكدت أن تحولا حدث في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فتحوّل من الاعتماد على الزراعة إلى الخدمات. وانخفض العجز في الحساب الجاري من –١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ إلى –٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢. وارتفع متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٣,٢ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣، لكنه ظل أقل من معيار التقارب الذي يبلغ ٧٠ في المائة وفقا لما حددته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأضافت السيدة شفيدروفسكي أن معدلات البطالة في المنطقة دون الإقليمية أعلى في أوساط الشباب منها بين عامة السكان، حيث إن نحو ٢٩ في المائة من الشباب لا يزاولون عملا ولا يتلقون أي تعليم أو تدريب.

١٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على ضرورة أن تستفيد بلدان غرب أفريقيا على نحو أفضل مما يمكن أن يتأتى من عائدات صادراتها الضخمة من المنتجات النفطية والمواد الخام والمنتجات الزراعية وذلك عن طريق تخصيص المزيد من الأموال للزراعة. وأشاروا أيضا إلى الحاجة الملحة إلى خفض الواردات من الأغذية والطاقة، حتى يتسنى توجيه المزيد من أموال البلدان نحو الأولويات المحلية، ودعوا البلدان إلى منح الأولوية لإنتاج الحبوب واتخاذ إجراءات للحد من النزعة الحالية التي تنطوي على توجيه الإنتاج الزراعي نحو أسواق التصدير. ووجه المشاركون الانتباه إلى التهديد الأمني المتزايد وأثره السلبي المباشر على الإنتاج الزراعي.

١٩- وناقش المشاركون تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها المباشرة على الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك نزوح المشردين داخليا في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ولاحظوا أن بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بحاجة إلى تحديث، بالنظر إلى الاتجاهات الأخيرة المسجلة في بلدان غرب أفريقيا.

سابعا – استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة

ألف– التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة

١– العرض

٢٠– أوضحت السيدة شفيدروفسكي، في معرض تقديمها التقريرَ في إطار البند الذي يحمل عنوان ''الأمن الغذائي والزراعة المستدامة: الطريق إلى تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا''، أن التقرير يهدف إلى مساعدة بلدان شمال أفريقيا على رصد تقدمها نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.[٢] وشدد التقرير على الحاجة إلى تسريع الجهود وتنفيذ تدابير لدعم الزراعة المستدامة لتحقيق إنتاجية أعلى ونفايات أقل. وجرى التأكيد على أنه، نظرا لتعقيدات الأزمات الدولية، ينبغي أن تُمنح الأولوية، في خطط السياسات العامة لبلدان شمال أفريقيا، إلى الاعتماد على الواردات الغذائية، والضغط الديمغرافي، والتوسع الحضري، وندرة المياه، والاستدامة الزراعية، والأمن الغذائي. وأوصى التقرير بأن تزيد بلدان المنطقة دون الإقليمية إنتاجها الزراعي من خلال الاستثمار في هذا القطاع، وتعزيز الابتكار والبحوث، وتيسير الوصول إلى الأسواق، واعتماد التكنولوجيا الرقمية لمعالجة ندرة المياه وتدهور الأراضي. وشجع التقرير على أن تكون القرارات المتخذة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي متكاملة، لتمكين البلدان من تحقيق قدر أكبر من التآزر وإدارة المقايضات.

٢– المناقشة

٢١– في المناقشة التي تلت ذلك، ركز المشاركون على أهمية تحديد نُهج أكثر ابتكارا تتيح استهلاك المياه على الوجه الأمثل، نظرا لندرة المياه في شمال أفريقيا، وضمان الأمن الغذائي والطاقوي. وأشار المشاركون أيضا إلى أنه بمقدور جميع البلدان في شمال أفريقيا أن تتبادل الممارسات والتجارب الجيدة بشأن كيفية تحسين معالجة ندرة المياه وتردي الأراضي وكيفية تعزيز الكفاءة في الزراعة. وشددوا أيضا على أهمية بناء القدرات في مجال تحليل سلاسل القيمة الإقليمية وتنفيذها؛ والأمن الغذائي؛ وتحليل سبل العيش؛ واتقاء الكوارث الطبيعية والاستجابة لها وبناء القدرة على الصمود.

[٢] ECA/SRO-NA/ICSOE/38/3

٢٢- وأحاطت السيدة شفيدروفسكي علما بتعليقات وتوصيات اللجنة الحكومية الدولية لشمال أفريقيا وأكدت اعتزام المكتب مواصلة العمل عن كثب مع الإدارات ذات الصلة في كل بلد من بلدان المنطقة دون الإقليمية.

باء- تقرير التنمية المستدامة في غرب أفريقيا، ٢٠٢٣

١- العرض

٢٣- أشارت السيدة ديوب، في معرض تقديمها التقريرَ المعد في إطار البند الذي يحمل معنون ''تسريع أهداف التنمية المستدامة في غرب أفريقيا: المسارات المفضية إلى التحول لتحقيق تقدم أكبر''،[٣] إلى أن العالم لا يسلك المسار المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة رغم بلوغ خطة عام ٢٠٣٠ منتصف المدة المقررة لإنجازها، وأن الأمم المتحدة أطلقت دعوة لوضع خطة إنقاذ عالمية لتحقيق الأهداف. واستنادا إلى نتائج التقرير، قالت إن غرب أفريقيا تحرز تقدما نحو تحقيق العديد من الأهداف، لكن ليس بالسرعة الكافية لتحقيق الغايات. وأشارت إلى أن التقرير ركز على الأهداف الخمسة التي تمت مواءمتها مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، وهي الأهداف ١ و٢ و١٣ و١٦ و١٧. وقد أشار تقييم للهدف ١، وهو القضاء على الفقر، إلى أنه لا يوجد بلد من بلدان غرب أفريقيا يسير حاليا على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف، رغم الجهود المبذولة. وفيما يتعلق بالهدف ٢، أُحرز تقدم ملحوظ في معالجة الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، ولكن ثمة تحديات لا تزال قائمة. وفيما يتعلق بالهدف ١٣، تراجعت المنطقة دون الإقليمية عن مواكبة العمل المناخي حيث لا تزال هناك فجوة مالية مناخية كبيرة تبلغ ٢٨,٥ مليار دولار سنويا. وفيما يتعلق بالهدف ١٦، تواجه المنطقة دون الإقليمية تحديات على صعيد الحوكمة، تشمل عدم الاستقرار والفساد، إذ لا يزال هذا الأخير يشكل تحديا كبيرا في العديد من البلدان.

٢- المناقشة

٢٤- في المناقشة التي تلت ذلك، ركز المشاركون على الحاجة إلى سياسات متسقة لتعزيز سلاسل القيمة وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا. وأضافوا أن هذه السياسات ينبغي أن تشمل تحديث تقنيات الإنتاج لتحقيق مردود أعلى وتحسين الهياكل الأساسية الضرورية لنقل المنتجات من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، فضلا عن الهياكل الأساسية للتخزين وسلاسل التبريد. وأشار المشاركون إلى أثر الهجرة الداخلية بوجه عام والهجرة الناجمة عن تغير المناخ بوجه خاص على قدرات الإنتاج الزراعي في أفريقيا، لا سيما من خلال دفع نسبة كبيرة من القوة العاملة إلى النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وناقشوا أيضا

[٣] ECA/SRO-WA/ICSOE/26/3

الإطار المؤسسي لرصد تنفيذ الأهداف في أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الإنمائية.

ثامنا – القضايا النظامية

ألف– العرض

٢٥- عرضت السيدة شفيدروفسكي التقرير الذي تناول أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا للفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢- أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣[٤] وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٤.[٥] وأثناء العرض، وجهت الأمانة الانتباه إلى الإنجازات الرئيسية التي تحققت في هذه الفترة، والمبادرات والشراكات الخاصة للمكتب دون الإقليمي، وعملية تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الحكومية الدولية لشمال أفريقيا في دورتها السابعة والثلاثين. وأشارت إلى أن المكتب دون الإقليمي اضطلع، في الفترة قيد الاستعراض، بأنشطة تتماشى مع أهدافه.

٢٦- وأوضحت أن برنامج العمل المقترح للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٤ يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية بعد تحديثها، وتتمثل في زيادة قدرة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا على تصميم سياسات تعزز التكامل دون الإقليمي والنمو الشامل، وتصميم سياسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال باعتبارهما محركين للازدهار والتنمية المستدامة، والاستفادة من المساهمة الاقتصادية للمهاجرين.

٢٧- وعرضت السيدة ديوب بدورها النتائج التي حققها المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا أثناء تنفيذ برنامج عمله لعام ٢٠٢٣ في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وكما يتبين من التقرير، فقد جرى تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي في ظروف صعبة، نظرا للأزمات المتعددة والتحديات الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٢٨- وقالت إن المكتب دون الإقليمي حقق نتائج ملحوظة في تقييم الديناميات الديمغرافية في بلدان غرب أفريقيا. وقد فعل ذلك بفضل تعزيز قدرات البلدان على تسخير العائد الديمغرافي وبالدعوة المستمرة إلى اعتماد نظم قوية للتخطيط والبرمجة والميزنة تندرج في إطارها الاعتباراتُ الجنسانية والعائد الديمغرافي. وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، دعم المكتب دون الإقليمي أيضا صياغة استراتيجية دون إقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واستراتيجيات وطنية لبنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا – بيساو وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا.

[٤] ECO/SRO-NA/ICSOE/38/4

[٥] A/77/6 (Sect. 18)

٢٩- وعرض مدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج، سعيد أديجوموبي، إطار التخطيط الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأبلغ الاجتماع بأن اللجنة تعمل على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بوصفهما إطارا واحدا. وأشار إلى أنها وضعت إطارا متوسط الأجل للأداء (يغطي الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥) يتماشى مع خطتي التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي (٢٠٣٠ و٢٠٦٣). وقدم السيد أديجوموبي معلومات عن التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للجنة، بما في ذلك تعزيز قدرتها وأهميتها بوصفها مؤسسة رائدة في مجال سياسات المعرفة تناصر الموقف المشترك لأفريقيا على الصعيد العالمي. وناقش أيضا المسارات الاستراتيجية للجنة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ودورة إدارة البرامج والمشاريع لديها، وخطة المكتبين دون الإقليميين البرنامجية وميزانيتهما لعام ٢٠٢٤. واختتم ملاحظاته بتسليط الضوء على مجالات التعاون المحتملة للمنطقتين دون الإقليميتين، بما في ذلك في مجالات الهجرة والديناميات الديمغرافية؛ وإدماج الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في التشريعات الوطنية؛ والتعلم من الأقران؛ والتجارة والاستثمار داخل كل منطقة، من خلال إبرام اتفاقات بين الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين من جهة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد المغرب العربي من جهة أخرى؛ وتنشيط سلاسل القيمة وإيجاد فرص العمل؛ والانتقال الطاقوي والنظم الغذائية.

باء- المناقشة

٣٠- بعد عرض تقارير أنشطة عام ٢٠٢٣ وبرنامجي المكتبين دون الإقليميين لعام ٢٠٢٤، إضافة إلى التوجهات الاستراتيجية والبرنامج العالمي لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٤، دعا الخبراء والمسؤولون رفيعو المستوى إلى تبادل الممارسات الجيدة بين شمال أفريقيا وغربها. ودعا الخبراء اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا أيضا إلى تقديم دعم أكبر لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وذلك برصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ورصد إنتاج الإحصاءات.

تاسعا - عرض المبادرات الرئيسية المتخذة على نطاق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣١- عرضت ممثلة شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية الرسائل الرئيسية الصادرة عن الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي عقدت بشأن موضوع: ''تسريع الإنتعاش الشامل للجميع والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''. وأشارت المتحدثة إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة النيجر نظمتا الدورة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة. وقد أجرى المنتدى استعراضا متعمقا للتقدم المحرز وحدد الخطوات المطلوبة لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة - مع التركيز على الأهداف ٦ و٧ و٩ و١١ و١٧، على النحو الذي قرره المنتدى

السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه لعام ٢٠٢٣ – والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣. ونتيجة للاستعراض، أصدر الممثلون المشاركون في الدورة التاسعة للمنتدى إعلان نيامي بشأن ''تسريع الانتعاش الشامل للجميع والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.''

٣٢- وقدم ممثل عن الأمانة نتائج تقرير التنمية المستدامة لأفريقيا لعام ٢٠٢٣،[٦] وهو تقرير مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى أن نسخة ٢٠٢٣ تركز على موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لذلك العام: ''تسريع التعافي من فيروس كورونا والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''. وأضاف أن التركيز انصب تحديدا على الأهداف الخمسة التي اختارها المنتدى السياسي الرفيع المستوى (الأهداف ٦ و٧ و٩ و١١ و١٧) والأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣. وشدد التقرير على أن محدودية البيانات تعوق رصد الأهداف في أفريقيا. وتضمن التقرير دعوة للبلدان الأفريقية كي تعزِّز قدرتها على الإدارة المتكاملة للمياه، وتزيد التمويل الذي تخصصه للهياكل الأساسية وتكنولوجيا تعزيز إنتاج الطاقة المستدامة، وتمضي قدما في التحول الهيكلي للقارة، وتحسِّن تعبئة مواردها المحلية، وتعزز قدراتها الإحصائية الوطنية حتى تتمكن من رصد ما تحرزه من تقدم نحو تحقيق الأهداف رصدا سليما.

٣٣- وقدمت ممثلة أخرى للأمانة لمحة عامة عن العمل الحالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن البيئة والتجارة، مع التركيز على جعل سلاسل القيمة مراعية للبيئة في منطقة التجارة الحرة القارية. وأكدت أنه بالنظر إلى تأثير المنطقة على البيئة، فإن جعل سلاسل القيمة مراعية للبيئة أمر حاسم لضمان استمرار قدرة التجارة والاقتصاد على الصمود في وجه آثار تغير المناخ.

٣٤- وفي المناقشة التي تلت ذلك، ركز المشاركون على التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية، لا سيما فعالية التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بموجب البروتوكولات ذات الصلة. وتمت الإشارة إلى أن البلدان تفتقر إلى المعلومات والمعارف بشأن إدماج خطة عام ٢٠٦٣ في التشريعات المحلية، لا سيما خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها. وأكد المشاركون مجددا الحاجة إلى تحديد أطر ومعايير برنامجية، إلى جانب تعبئة موارد محلية كافية لسد الثغرات في تمويل التقدم في سبيل تنفيذ الأهداف. وأعرب الخبراء عن الحاجة إلى العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لجعل عملية رصد تنفيذ الأهداف تجري

(٦) Economic Commission for Africa, *2023 Africa Sustainable Development Report: Accelerating the recovery from the coronavirus disease (COVID-19) and the full implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development and African Union Agenda 2063 at all levels* (Addis Ababa, 2023).

على المستويين دون الإقليمي والمحلي. وانتقدوا أيضا استبعاد القطاع الخاص من عملية التفاوض للمرحلة الثانية من الاتفاق.

عاشرا – التوصيات الرئيسية

٣٥- في ختام مداولاتهما، أصدرت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان واعتمدتا، كلٌّ على حده، التوصيات الواردة أدناه وطلبتا إلى مكتب كل منهما إحالتها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٣٦- ودعت اللجنة الحكومية الدولية لشمال أفريقيا أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى:

(أ) مواصلة التركيز على استقرار الأسعار إذا استمرت الضغوط التضخمية؛

(ب) تحسين نوعية نفقاتها للحد من التضخم وجعل الإنفاق العام أكثر استنادا إلى حسن الأداء؛

(ج) انتهاج إدارة فعالة إزاء ديونها لخفض تكاليف خدمة ديونها عن طريق تقليل اعتمادها على التمويل القصير الأجل عالي التكلفة؛

(د) تقليل اعتماد اقتصاداتها على الوقود الإحفوري وتنويعها وذلك بالعمل معا من أجل تعزيز الطاقة المتجددة والاستثمار في البنية التحتية للمياه وتبادل المعارف وأفضل الممارسات؛

(هـ) دمج سياسات تغير المناخ في الإنفاق العام باعتماد ميزانيات مراعية للبيئة وسياسات مالية أوسع، تشمل تسعير ضريبة الكربون وإلغاء مختلف أصناف دعم الوقود الأحفوري.

(و) إزالة العوائق التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص وتهيئة بيئة أعمال سليمة وتنافسية تتيح للقطاع الخاص إمكانية إحداث التحولات الاقتصادية الفعالة اللازمة للعمل المناخي.

(ز) الاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتحديث البنية التحتية المتهالكة لإدارة المياه؛

(ح) إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لسد الفجوة بين العرض والطلب على موارد المياه التقليدية، وفقا للممارسة المتبعة بالفعل في المنطقة دون الإقليمية؛

(ط) تطوير تكنولوجيات جديدة لتعزيز الابتكار في القطاع الزراعي وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير؛

(ي) الاستثمار في الصناعة الخضراء والزراعة الذكية؛

(ك) الاستثمار في التبادل الشبكي للمعلومات، وشبكات الأمان الاجتماعي والتشبيك الاجتماعي؛

(ل) دمج مقترحات المشاريع المتعلقة بالانتقال الطاقوي، والأمن الغذائي وسلاسل القيمة؛

(م) تعزيز قدرات المسؤولين والقطاع الخاص وزيادة الوعي بأهمية الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي؛

(ن) تعزيز تكامل عمليات اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لضمان قدر أكبر من التآزر وأخذ التسويات المتبادلة في مجالات الزراعة والمياه والطاقة والأراضي وتغير المناخ بعين الاعتبار؛

(س) تشجيع استثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الأعمال التجارية الزراعية وتشجيع تطوير الطاقة المتجددة؛

(ع) الاستثمار في الري المراعي للبيئة وتحلية مياه البحر باعتبار ذلك جزءا من المساعي الرامية إلى التغلب على الجفاف وانعدام الأمن الغذائي.

٣٧- ودعت اللجنة الحكومية الدولية لغرب أفريقيا أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى:

(أ) تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي للمنطقة دون الإقليمية من المدخلات الزراعية، وخاصة في إنتاج الأسمدة، من خلال استخلاص الدروس من آثار الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بغية تعزيز نظام الأمن الغذائي عن طريق تحسين المحاصيل الزراعية والإنتاجية؛

(ب) استغلال إمكانية تعبئة موارد إضافية للقطاع الزراعي من خلال صادرات السلع الأساسية، وعلى وجه التحديد لتحقيق هدف تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الإنفاق العام للزراعة، تمشيا مع الالتزام الذي قطعه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في الإعلان المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش؛

(ج) تكثيف الجهود لتقليص واردات الأغذية والطاقة من خارج أفريقيا عن طريق تعزيز الإنتاج الزراعي للمنتجات ذات الأولوية التي عناها تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الدراسة التي تحمل عنوان ''الفرص المتاحة لسلاسل القيمة الإقليمية في غرب أفريقيا في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''؛

(د) اعتماد سياسة نقدية حصيفة، مع التركيز بشكل خاص على نهج استهداف التضخم وتأثيره على أسعار الإقراض وعلى سياسة البنك المركزي وأسعار الفائدة، وبالتالي ضمان امتثال البُلدان – لا سيما بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي لا تتمتع بعضوية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا – معايير التقارب الرئيسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(هـ) الحرص على أن تكون السياسات والإصلاحات الرامية إلى تعزيز سلاسل القيمة، لا سيما في مجال الزراعة، متسقةً مع تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا وتنطوي على تدابير لتحديث أساليب الإنتاج لتحسين المردود والإنتاجية، وتيسير الهياكل الأساسية للتجهيز والنقل لنقل السلع من مناطق الفائض إلى مناطق العجز، وتعزيز مرافق التخزين ونظم سلاسل التبريد؛

(و) تعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف أعباء ديون البلدان بحيث يمكن توجيه المزيد من التمويل نحو الاستثمار في البنية التحتية ومشاريع التنمية والتدابير الرامية إلى معالجة البطالة – لا سيما بين الشباب والنساء – للتعجيل بتحقيق الأهداف؛

(ز) تعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في قطاعات الأغذية والطاقة والقطاعات (الإنتاجية) ذات القيمة المضافة العالية والتجارة، لا سيما من خلال تعزيز منصة ترابط الأعمال التجارية في غرب أفريقيا، من أجل حفز العمالة وتوليد إيرادات للأسر المعيشية إضافة إلى الفرص الأخرى الناشئة عن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ح) اتخاذ مبادرات أكثر فعالية لتعزيز معرفتها بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها من خلال استراتيجية لدمج هذه الخطة في خطط التنمية الوطنية وزيادة الوعي بشأنها وبشأن خطة تنفيذها سعيا للوصول إلى ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

(ط) دراسة الآثار الضارة لفتح السوق الزراعية دون الإقليمية أمام السلع الأساسية ذات الأولوية وسلاسل القيمة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الأرز والذرة والقطن والماشية واللحوم.

٣٨- ودعت اللجنة الحكومية الدولية لشمال أفريقيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما يلي:

(أ) مواصلة دعم دولها الأعضاء في تعبئة الموارد المالية المحلية وتخفيف أعباء ديونها؛

(ب) دعم أعضائها في تقييم مخاطر انعدام الأمن الغذائي واقتراح الخطط للتخفيف من الآثار السلبية في مجالات الفقر والرعاية الصحية والتعليم والعمالة والمياه والصرف الصحي؛

(ج) مساعدة البلدان في توجيه السياسات العامة المتعلقة باستراتيجيات الأمن الغذائي؛

(د) تعزيز جهود البلدان الأفريقية لتبادل أفضل الممارسات فيما بينها؛

(هـ) تحديد نهج واستراتيجيات وطنية أكثر كفاءة لاعتماد وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(و) دعم أعضائها في التعجيل بالتكامل الإقليمي؛

(ز) دعم أعضائها في إعمال استراتيجياتهم وممارساتهم في مجال الطاقة بشأن تحولات الطاقة النظيفة من خلال تبادل الخبرات لتعزيز البيانات وتوجيه عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات؛

(ح) دعم أعضائها في وضع استراتيجيات للحد من فقد الأغذية وهدرها؛

(ط) دعم أعضائها في مواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وسلامة الأغذية؛

(ي) دعم أعضائها في تعزيز قدراتهم على إدارة الهجرة، بما يشمل تقديم الدعم لجهود تعزيز البيانات المتعلقة بالهجرة، والاعتراف بالمهارات، وإعمال سياسات فعالة في مجال الهجرة؛

(ك) دعم أعضائها في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف؛

(ل) الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات في مجال تحليل وتنفيذ سلاسل القيمة الإقليمية وتدابير الأمن الغذائي، بما في ذلك تحليل سبل العيش؛

(م) دعم أعضائها في تنفيذ الاستراتيجيات المستدامة والممارسات المستدامة، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(ن) مواصلة دعم أعضائها في تعزيز قدراتهم على الوقاية من الكوارث الطبيعية والاستجابة لها وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.

٣٩- ودعت اللجنة الحكومية الدولية لغرب أفريقيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقوم، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما يلي:

(أ) تعزيز آلية جمع وتحديث البيانات المتعلقة ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الميزانية، ونسبة الفقر المدقع، ومستويات الدين العام، والإيرادات الحكومية، والتضخم، وذلك بأخذ البيانات المستكملة على المستوى القطري بعين الاعتبار؛

(ب) تقديم دعم مخصص للبلدان التي تواجه تحديات أمنية لتعزيز وزيادة الإنتاج الزراعي بوجه عام والإنتاج الغذائي بوجه خاص، وتوفير التمويل لقطاعي الطاقة والزراعة في هذه البلدان؛

(ج) ضمان اتساق السياسات والإصلاحات الرامية إلى تعزيز سلاسل القيمة، لا سيما في مجال الزراعة، مع تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا وتضمين هذه السياسات والإصلاحات تدابير لتحديث أساليب الإنتاج بغرض تحسين المردود والإنتاجية؛ وجعل البنية التحتية المخصصة للمعالجة والنقل ميسّرة بغرض نقل البضائع من مناطق الفائض إلى مناطق العجز؛ وتعزيز مرافق التخزين وأنظمة سلاسل التبريد؛

(د) تعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف أعباء ديون البلدان بحيث يمكن توجيه المزيد من التمويل نحو الاستثمار في البنية التحتية ومشاريع التنمية والتدابير الرامية إلى معالجة البطالة – لا سيما بين الشباب والنساء – للتعجيل بتحقيق الأهداف؛

(هـ) تعزيز الأطر والآليات المؤسسية لكي تتمكن البلدان من رصد وتقييم ما تحرزه من تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في غرب أفريقيا مع الاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في بلدان أخرى في شمال أفريقيا وغربها؛

(و) تعزيز الدعم المقدم لأعضائها في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما من حيث بناء القدرات المؤسسية ووضع أدوات الوصول إلى الأسواق والاستراتيجيات والسياسات القطاعية؛

(ز) توسيع نطاق تغطية ''مؤشر الأعمال التجارية القطرية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية'' بحيث يشمل بلدان القارة بأسرها بدلا من الاقتصار على البلدان الـ ١٣ المدرجة في المراحل التجريبية؛

(ح) اتخاذ مبادرات أكثر فعالية لتعزيز معرفة دولها الأعضاء بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها باتباع استراتيجية لدمج هذا الاتفاق في قوانينها الوطنية والترويج لها سعيا لتحقيق ''أفريقيا التي نصبو إليها''؛

(ط) دراسة الآثار الضارة لفتح السوق الزراعية دون الإقليمية أمام السلع الأساسية ذات الأولوية وسلاسل القيمة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك الأرز والذرة والقطن والماشية واللحوم.

٤٠- وتطلب اللجنتان الحكوميتان الدوليتان لكبار المسؤولين والخبراء من مكتبيهما دون الإقليميين تحديدَ وتنفيذَ الأنشطة المشتركة المناسبة لتعزيز فرص التعلم والدعم المتبادل في جميع أنحاء المنطقتين دون الإقليميتين.

حادي عشر – موعد الدورة المشتركة الثالثة ومكان انعقادها

٤١- في معرض الإشارة إلى أن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا قد التزم باستضافة الدورة المشتركة المقبلة للجنتين الحكوميتين الدوليتين، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٤، بموجب مبدأ التناوب بين المنطقتين دون الإقليميتين، أوصى المشاركون بعقد الدورة المشتركة المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر، كما حدث بالنسبة للدورة المشتركة الأولى.

ثاني عشر – مسائل أخرى

٤٢- لم تثر أي مسائل أخرى أثناء الدورة المشتركة.

ثالث عشر – اختتام الدورة

٤٣- قدم مندوب ليبيا كلمة شكر باسم جميع المشاركين.

٤٤- وأعرب ممثل السودان عن تقديره لحكومة غانا على كرم ضيافتها. وبالإضافة إلى ذلك، شكر عدد من المشاركين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمانة وجميع المشاركين في تنظيم الدورة المشتركة.

٤٥- وشكرت مديرتا المكتبين دون الإقليميين، في ملاحظاتهما الختامية، جميع المشاركين على المناقشات المثمرة والتوجيه الاستراتيجي.

٤٦- وأعلن الرئيس عن اختتام أعمال الدورة المشتركة الثانية.